هي تلك التي تنشأ وتنفذ محليا، بالتالي إذا ما كان نجاح سياسة الاتحاد الاوروبي الجوارية نحو دول الجنوب مطلبا، وعلى رأسها دول **المنطقة المغاربية**، فإن على الاتحاد الأوروبي العمل بشكل وثيق مع الإصلاحيين المحليين، بدل تصدير نماذج إصلاح تم وضعها في مكان آخر.

إذن، بالنظر إلى الديناميات الإقليمية غير المتجانسة في المنطقة الأورومتوسطية، هل الشراكة **الأورومغاربية** في إطار المجال الأورومتوسطي هي الآلية الأصح والأمثل للتعامل مع التحديات الأمنية المتزايدة، وكذا السياسية، الإقتصادية والثقافية؟ المنبثقة بشكل كبير من الضفة الجنوبية. ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لجعل هذه العملية أكثر فعالية واستدامة؟ ماهي الآفاق المستقبلية للعلاقات **الأورومغاربية** في المجال المتوسطي؟ وما هو الاتحاد من أجل المتوسط في هذا المستقبل؟

المطلب الأول:

العلاقات الأورومغاربية في إطار الديناميات الإقليمية الأورومتوسطية

في أول اجتماع أورومتوسطي، الذي تم عقده في برشلونة في نوفمبر من عام 1995، أقرت الدول الشريكة (27 دولة من بينها **الجزائر**؛ **المغرب**؛ **تونس**) ثلاث مجالات رئيسية للتعاون، بتعبير آخر، أقر مسار برشلونة 3 مهام أساسية هي:[1]

- شراكة سياسية وأمنية بهدف إنشاء منطقة مشتركة للسلام والإستقرار.
- شراكة اقتصادية ومالية بهدف خلق منطقة ازدهار مشترك.
- شراكة في الشؤون الاجتماعية، الثقافية والانسانية، في محاولة لتعزيز التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية.

[1] Stephen C. Calleya, Evaluating Euro-Mediterranean Relations, (London and New York, Routledge Taylor and Francis Group, 2005), p.2.

يعتبر الميثاق الأورومتوسطي من أجل السلام والاستقرار، الحجر الأساس في الشراكة الأمنية الأورومتوسطية، حيث شكلت هذه الوثيقة الإطار الذي يمكن من خلاله إدارة العلاقات الأمنية الأورومتوسطية في ق 21م، ولقد تم تقديم اللمحة الأولى لما يمكن أن يشمله هذا الميثاق من أجل السلم والاستقرار في الاجتماع الأورومتوسطي الثالث لوزراء الخارجية، والذي عقد بشتوتغارت بألمانيا في أبريل 1999[1].

اعتبر الميثاق وثيقة ملزمة سياسيا وليس قانونيا، إذ يتم من خلاله تطبيق قاعدة توافق الآراء على جميع القرارات والإجراءات المشتركة، والتدابير والآليات في المجال الأورومتوسطي. كما اعتبر الميثاق أداة وظيفية لتنفيذ المبادىء الواردة في إعلان برشلونة؛ ويغطي الأولوية لتعزيز الحوار السياسي، وتكريس الجهود لتدابير بناء الشراكة وعلاقات حسن الجوار والتعاون دون الإقليمي، والدبلوماسية الوقائية في المجال الأورومتوسطي[2].

وجدير بالذكر أن الميثاق أثار جدلا وعدم توافق بين الدول الأورومتوسطية، نظرا لطبيعته السياسية، بالتالي، وبدل الحديث عن الشراكة، ربما الأنسب البحث في تدابير تعزيز بناء هذه الشراكة المتعددة الأطراف، وتعزيز ثقافة الأمن الأورومتوسطي التي من خلالها يتم تفعيل مفاهيم من قبيل "الإنذار المبكر" ومنع نشوب الصراعات.

في القطاع الإقتصادي، أصبح الاتحاد الأوروبي من أكبر الأسواق بضمه لشرق وغرب أوروبا، والأكثر تركيزا من حيث الإزدهار الاقتصادي والاستقرار الداخلي (رغم أزمة انهيار اليورو وخروج بريطانيا). التساؤلات التي يمكن أن نطرحها في هذا السياق، بالنظر إلى الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، سيما دول **المنطقة المغاربية**، هو كيف يمكن لهذه الدول التكيف مع التغيرات الجيوسياسية العميقة التي جرت وتجري في شمالهم؟ كيف سيتعايشون مع هذا العملاق الأوروبي؟ إلى أي سوف يتعين عليهم الإندماج مع أوروبا، وبالنتيجة مع

[1] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.3.
[2] Ibid., p.3.

الاقتصاد العالمي؟ هذه جملة من التساؤلات الحيوية التي تهم كلا من الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المجاورة له عامة و**دول المغرب العربي** خاصة.

للإجابة على هذه التساؤلات، سنحاول تحليل مسار برشلونة أولا ومناقشة مدى نجاحه في مدى تحسينه للآفاق الاقتصادية وتوفيره لبيئة سياسية وأمنية مستقرة، وذلك عن طريق الحد من التوترات القائمة وإنشاء منطقة أمنية تعاونية، ويشمل دلك المساعدة على تحسين الشؤون الاجتماعية والثقافية والانسانية في جميع أنحاء المنطقة الأورومتوسطية.

إذن يجسد البحر الأبيض المتوسط العديد من الإشكاليات المرتبطة بالنقاش بين الشمال والجنوب، والتي تتضمن الهجرة، الإرهاب، التعصب الديني، وعدم احترام حقوق الإنسان، ولمعالجة هذه القضايا، لابد من مقاربة تعاونية متعددة الثقافات، لتحسين الفوارق الاقتصادية والانقسامات العرقية في المنطقة.

في ذات السياق، على النشطاء في مجال حقوق الإنسان أن يركزوا اهتمامهم على هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، مثل الحق في العمل، والرعاية الصحية، والتعليم، والحماية المدنية، والتسامح، والقضاء على التمييز.

عندما نتناول المجال المتوسطي بالدراسة، يظهر لنا مجموعتين بارزتين من الدول: الأولى تتمثل في الفضاء الجغرافي الذي يقع على حدود الضفة الشمالية–الغربية من البحر الابيض المتوسط، والتي تسمى أوروبا، والثانية هي المنطقة الجغرافية التي تغطي الجهة الجنوبية–الشرقية من حوض المتوسط، والتي توصف بالشرق الأوسط[1].

يتم تحديد مكانة الدول المختلفة في المجال المتوسطي كما يلي: يتشكل المحور من الدول التي تمثل أساسا مركزيا في السياسة الدولية –أو داخل منطقة تتميز بالتفاعلات الدولية– في حين تسمى الدول الشبه هامشية، تلك الدول التي تشارك بنشاط في منطقة

[11] Stephen C. Calleya, Op.Cit., p.9.